النسخة المعدة للإلقاء

عودة إلى ريو ــ الطريق إلى مستقبل اقتصادي قابل للاستمرار

كلمة السيدة كريستين لاغارد
مدير عام صندوق النقد الدولي

واشنطن العاصمة، ١٢ يونيو ٢٠١٢

صباح الخير. أشعر بسعادة بالغة لوجودي هنا اليوم. وأود توجيه الشكر لمركز التنمية العالمية على رعاية هذه الفعالية. والمركز يقوم بعمل رائع بالفعل تحت القيادة القديرة للسيدة نانسي بيردسول. شكرا، نانسي.

مضت عشرون عاما منذ ذهب قادة العالم لأول مرة إلى ريو لكي يتعهدوا بتحقيق هدف نبيل هو حماية الكرة الأرضية للأجيال القادمة. والآن، وبعد مضي عشرين عاما، سنعود من جديد إلى ريو حتى نؤكد التزامنا **بالتنمية القابلة للاستمرار ــ فكرة أن علينا السعي جاهدين لتحقيق النمو الاقتصادي، وحماية البيئة، والتقدم الاجتماعي في نفس الوقت.** فكرة أن الأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية المختلفة يمكن رؤيتها كجوانب متمايزة في رؤية موحدة، أجزاء ضرورية في كُلٍ مترابط.

ولكن الملتزمين بتعهدات ريو ليسوا في أفضل الظروف، رغم أن لديهم أفضل النوايا.

أعتقد أننا نواجه اليوم مثلث من الأزمات ــ فهناك أزمة اقتصادية وأزمة بيئية وأزمة اجتماعية متزايدة. ولا يزال الاقتصاد العالمي يهتز تحت وطأة الاضطرابات، مع احتمالات غير مؤكدة للنمو وفرص العمل. ويستمر ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية بوتيرة سريعة، وهو ما ينطوي على عواقب مجهولة وقد تكون وخيمة. وهناك اتساع مستمر في الفجوة بين الأثرياء والفقراء، وزيادة مستمرة في شدة التوترات.

وبالرغم من تباين هذه التهديدات المختلفة، **فإن بعضها يعزز البعض الآخر في عملية تفاعلية متشابكة.** ولا يمكننا معالجة واحد منها بمعزل عن التهديدات الأخرى. إنما ينبغي أن ننشئ حلقة *إيجابية* متصلة وأن نتجنب الدخول في حلقة *سلبية مفرغة*.

وهنا أقول إن علينا البدء بالأسس ــ أي ببرنامج لاستعادة الاستقرار والنمو الاقتصادي. ومن هذه القاعدة، يمكن التوصل إلى نمو *أخضر* ونمو *شامل* ــ وهما اللبِنات التي يتشكل منها مستقبلنا الاقتصادي القائم على العدالة والاستمرارية.

واسمحوا لي أن أتحدث عن ثلاثة أمور هذا الصباح:
- تحديد الأسس على الوجه الصحيح.
- تحديد الأسعار الصحيحة للاقتصاد الأخضر
- تحقيق النمو على الوجه الصحيح ــ بأن يكون نموا أكثر شمولا

١- تحديد الأسس على الوجه الصحيح

يجب أن تكون التنمية القابلة للاستمرار نابعة من الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي، وهو ما يمهد السبيل بدوره لنمو قوي واقتصاد منتج. وهذه هي أول خطوة أساسية في رحلة التنمية.

وبطبيعة الحال، تُعلَّق الآن أهمية كبيرة على هذه الخطوة. فقد ظللنا طوال الأربع سنوات الماضية غارقين في أسوأ أزمة اقتصادية منذ "الكساد الكبير". وهناك حالة من عدم يقين الشديد تحيط بآفاق الاقتصاد العالمي، كما أن مناطق عديدة لا تزال محصورة في فخ النمو المنخفض والبطالة المرتفعة.

ويبلغ الآن عدد العاطلين عن العمل ٢٠٠ مليون نسمة على مستوى العالم، منهم ٧٥ مليونا من الشباب الذين يحاولون صعود أول درجة على سلم النجاح.

ولذلك فإننا نحتاج إلى استراتيجية تفيد الاستقرار كما تفيد النمو ــ حيث يؤدي الاستقرار إلى النمو ويعمل النمو على تيسير الوصول إلى الاستقرار.

ويجب أن يبدأ هذا العمل في الاقتصادات المتقدمة، وخاصة في أوروبا. فصناع السياسات يحتاجون إلى اتخاذ خطوات حاسمة للإفلات من الأزمة. وتتضمن هذه المسألة عددا من الجوانب.

أولا، ينبغي اليوم إنعاش الطلب حتى تعود قاطرة النمو إلى التحرك من جديد، وهو ما يتطلب الجمع بين (١) سياسة نقدية تيسيرية إلى حد كبير، و (٢) استخدام الموارد المشتركة لإمداد البنوك بالدعم المباشر، و (٣) اتباع سياسات داعمة للنمو، حيثما توافرت الموارد المالية اللازمة لذلك.

وفي هذا السياق، يكتسب استقرار المالية العامة أهمية قصوى. فيجب على صناع السياسات وضع خطة موثوقة متوسطة الأجل لتخفيض الدين العام. فبدون هذه الخطة، ستضطر البلدان إلى إجراء تصحيح أكبر في وقت أقرب.

ثانيا، يجب عليهم التأكد من أن أي تنشيط للطلب اليوم سيقود إلى نمو مستمر في الغد، وهو ما يعني القيام بإصلاحات على جانب العرض لإعطاء دفعة للطاقة الإنتاجية في الاقتصاد. إصلاحات تشمل سوق المنتجات، وخاصة

قطاعات السلع غير التجارية والمناطق التي تفتقر إلى التنافسية. وإصلاحات في سوق العمل، وخاصة لكي تتمكن الشرائح المحرومة من ترسيخ أقدامها من جديد، وهو ما يشمل العمالة من الشباب والأكبر سنا.

وينبغي أن تستثمر بقية بلدان العالم أيضا في جهود الاستقرار والنمو. وتحقق معظم البلدان النامية أداء جيدا نسبيا في الوقت الراهن، وهي مصدر للقوة والاستقرار الاقتصاديين، ولكنها ستتعرض للاهتزاز إذا استمر تدهور الأوضاع في الاقتصادات المتقدمة.

ويجب أن تظل هذه البلدان على استعداد لإعادة بناء احتياطياتها الوقائية التي سبق أن كونتها بفضل سياساتها الاقتصادية الرشيدة والتي خدمتها إلى حد كبير أثناء الأزمة. **وعلى من يستطيع من البلدان أن يتأهب لاستخدام الحيز المالي المتاح**، وخاصة إذا استمر تدهور الأوضاع.

وينبغي للبلدان النامية أيضا أن تعمل على زيادة تنوع نشاطها الاقتصادي وتعميق تكاملها التجاري، وتوجيه استثمارات أكبر لمشروعات البنية التحتية. فاحتياجات البنية التحتية في إفريقيا جنوب الصحراء، على سبيل المثال، تصل إلى نحو ١٥% من إجمالي الناتج المحلي للمنطقة. إنه تحدٍ جسيم، ولكن التغلب عليه ليس بمستحيل.

ويجب أن يواصل المجتمع الدولي مساعدة هذه البلدان حتى تستطيع مساعدة أنفسها، **وسيستمر الصندوق في ذلك من جانبه.** فحين بدأ اشتعال الأزمة، قمنا بتلبية احتياجات بلداننا الأعضاء ذات الدخل المنخفض عن طريق زيادة الإقراض بمقدار أربعة أضعاف، ومضاعفة الحدود القصوى الموضوعة على القروض، والإعفاء من الفوائد، وهو الإعفاء الذي تم مد العمل به حتى نهاية هذا العام. ونحن نستخدم مواردنا أيضا لمساعدة البلدان الأعضاء على مواكبة العواقب الاقتصادية المترتبة على الكوارث الطبيعية ــ وتحضرني الآن حالة كل من كينيا وبوركينا فاصو، على سبيل المثال.

ويحتاج الصندوق حاليا إلى مزيد من الموارد للإقراض الميسر، من أجل مساعدة البلدان ذات الأوضاع الهشة على البقاء في عالم يزداد تقلبا. وأنا أضع هذه المسألة ضمن أولوياتي القصوى.

٢- تحقيق الاقتصاد الأخضر على الوجه الصحيح

إذن، فنحن نحتاج في المقام الأول إلى استئناف النمو من جديد ــ ولكن على مسار مختلف عما كان عليه قبل الأزمة. وكلنا يدرك أن النمو الاقتصادي يمكن أن يضر بالبيئة وأن التدهور البيئي بدوره يمكن أن يضر بأداء الاقتصاد. إننا نحتاج إلى تحقيق الاقتصاد الأخضر على الوجه الصحيح.

ومن الواضح أن تغير المناخ واحد من أكبر التحديات في وقتنا الحاضر، وواحد من أصعب الاختبارات التي يمر بها جيلنا.

وبالنسبة لأفقر سكان عالمنا وأكثرهم عرضة للتأثر، لا يمثل تغير المناخ احتمالا بعيدا، وإنما حقيقة واقعة.

ولننظر إلى إفريقيا. إنها القارة الأقل مساهمة في تغير المناخ، ولكنها الأكثر معاناة منه. إن هذه القارة من بين أكثر المناطق تعرضا لخطر الكوارث الطبيعية. إنها المنطقة الأكثر تقلبا من حيث سقوط الأمطار ــ والمنطقة ذات الاحتياج الملح للزراعة والنمو وتوظيف العمالة.

المسألة واضحة للجميع. فنحن نرى بالفعل إشارات تحذير من التصحر وتكرار الجفاف والسيول، والمحاصيل الضعيفة، والمرض، وتشريد السكان.

وقد يصبح الأمر أسوأ بكثير. فعلى سبيل المثال، تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن الضرر على الزراعة في الجنوب الإفريقي يمكن أن يؤدي زيادة ما يقرب من مليون طفل إلى عدد الأطفال المصابين بنقص التغذية.

ولننظر إلى الخطر الذي يهدد الاقتصاد العالمي وحياة السكان من جراء تصاعد مستويات المياه. فهناك أصول عالية القيمة حول العالم تبلغ حوالي ٣ تريليون دولار أمريكي وتقع على مستوى البحر أو تحته بثلاثة أقدام ــ وهو موقع خطير في عالم يزداد فيه ارتفاع حرارة الجو. ومرة أخرى أقول إن أفقر سكان العالم وأكثرهم عرضة للتأثر هم الذين سيدفعون ثمنا فادحا في نهاية المطاف.

وبطبيعة الحال، لا تتوقف المشكلات البيئية عند تغير المناخ. ففي الهند، على سبيل المثال، يتسبب التلوث الناجم عن مصانع توليد الطاقة من الفحم في حوالي ٧٠ ألف وفاة مبكرة سنويا.

فما الذي ينبغي أن نفعله حيال ذلك؟ سأبدأ بالإشارة إلى أن الصندوق ليس منظمة بيئية. ولكننا لا نستطيع تجاهل المعاناة الإنسانية الجسيمة وسوء توزيع الموارد الذي يسير بنا في المسار الخاطئ.

ربما نستطيع تقديم العون بمفهوم بسيط يمكن أن يفهمه الجميع ــ وهو تحديد الأسعار على الوجه الصحيح.

وقد عبرت عن ذلك بإيجاز ونغاري ماثاي، الحاصلة على جائزة نوبل، فقالت: " إن الجيل الذي يدمر البيئة ليس هو الجيل الذي يدفع الثمن. تلك هي المشكلة."

ويعني تحديد الأسعار على الوجه الصحيح **استخدام سياسة المالية العامة للتأكد من أن الضرر الذي نتسبب فيه ينعكس في الأسعار التي ندفعها.** وأعني هنا الضرائب البيئية أو نظم مبادلة الانبعاثات التي تصدر بموجبها الحكومات شهادات "حقوق" التلوث ــ ومن المفضل أن تبيعها أيضا. ويشبه هذا في الأساس المقولة القديمة: "إن كسرت الشيء عليك أن تشتريه".

ويمكن قراءة المزيد عن هذا الموضوع في الكتاب الإلكتروني الجديد الذي أصدره الصندوق عن تسعير الكربون، والذي نعلن صدوره اليوم كدليل إرشادي لصانعي السياسات. وتستطيعون الاطلاع على المزيد في هذا الخصوص في صفحة الصندوق على شبكة الإنترنت من خلال الرابط Rio+20.

وهناك ميزتان واضحتان يتسم بهما هذا النوع من السياسة المالية المراعية لقضايا البيئة.

أولا، هي أفضل وأشمل الطرق لتخفيض الضرر البيئي. فهي تغير الأسعار النسبية وتتيح حافزا قويا للتغيير. ويمكن أن تؤدي أيضا إلى تشجيع القطاع الخاص على تنمية التكنولوجيا النظيفة ونشرها، كالاستثمارات في مجالات كفاءة الطاقة والموارد المتجددة، وهو ما تؤكده تجربة عدد كبير من البلدان.

ويمكن أن تستفيد البلدان النامية بالدفع نحو استثمارات أكثر مراعاة للاعتبارات البيئية. فالمجال واسع لسد ثغرات البنية التحتية في أماكن مثل إفريقيا من خلال استخدام التكنولوجيا النظيفة ــ وهو ما يؤدي إلى نمو *أعلى* ونمو *أكثر مراعاة للاعتبارات البيئية*، أي أفضل ما في العالَمَين.

ثانيا، نظرا لصعوبة ظروف الموازنة الحالية، تحتاج البلدان إلى زيادة الإيرادات، ويمكن تحقيق الزيادة المطلوبة من خلال هذه الأنواع من الأدوات الضريبية أو الشبيهة بالضريبية. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي فرض ضريبة على الكربون قدرها ٢٥ دولارا تقريبا لكل طن من ثاني أكسيد الكربون ــ وهو ما يمكن أن يرفع ثمن غالون البنزين بمقدار ٢٢ سنتا ــ إلى تحقيق إيرادات تعادل ١% من إجمالي الناتج المحلي، أو أكثر من تريليون دولارا على مدار ١٠ سنوات. أما رسوم الانبعاثات على الطيران والملاحة الدوليين فيمكن أن تحقق حوالي ربع المائة مليار دولار اللازمة للتكيف مع تغير المناخ وتخفيف أثاره في البلدان النامية ــ وهي موارد التزمت البلدان المتقدمة بتعبئتها مع حلول عام ٢٠٢٠.

غير أننا لم نتجاوز بعد المرحلة المبدئية من حيث تحديد الأسعار على الوجه الصحيح. فأقل من ١٠% من انبعاثات غازات الدفيئة على مستوى العالم تغطيه برامج التسعير الرسمية. وقليل من المدن فقط هو الذي يفرض رسوما على استخدام الطرق المختنقة مروريا. وحتى الآن، تُفرض على المزارعين في البلدان الغنية رسوم أقل مما ينبغي ــ إن لم يكونوا معفيين من كل الرسوم ــ نظرا لتزايد ندرة الموارد المائية.

ولا يزال عدد كبير من البلدان يدعم نظم الطاقة الملوثة للبيئة. وهذه الأشكال من الدعم تُحمِّل الموازنة تكلفة باهظة كما تحمل الكرة الأرضية عبئا مفرطا، ومن ثم يتعين الحد منها. لكن الحد منها يجب أن يترافق مع حماية شرائح السكان ذات الأوضاع الهشة عن طريق تركيز الدعم تركيزا كاملا على المنتجات التي يستخدمها الفقراء، وتقوية شبكات الأمان الاجتماعي.

وبينما نتقدم في هذا المسار، **يتعين القيام بالكثير على المستوى الفني،** من حيث تصميم الأدوات الضريبية وشبه الضريبية لتحديد الأسعار على الوجه الصحيح، وهو ما سيساهم فيه الصندوق بدور فعال. وهناك فعالية مرتقبة من المقرر تنظيمها على هامش مؤتمر ريو، بالإضافة إلى فعالية أخرى مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في أواخر هذا العام. وعلى مستوى الحدثين، سنتحدث عن استخدام سياسة المالية العامة، وإصلاح دعم الطاقة، وتشجيع النمو الأخضر.

وقد طلبت إلى خبراء الصندوق، بالتعاون مع آخرين، أن يضعوا المبادئ موضع التنفيذ ــ عن طريق وضع إرشادات تستطيع البلدان المتقدمة والنامية تطبيقها حول كيفية تحديد الأسعار الصحيحة على وجه الدقة، أو على الأقل بشكل أفضل. وأتوقع أن تصدر النتائج المرحلية مع نهاية هذا العام، مع صدور تقرير نهائي في غضون اثني عشر شهرا.

وإلى جانب الأمم المتحدة والبنك الدولي، نعمل الآن بشكل جاد فيما يتعلق بمحاسبة الموارد الطبيعية، بغية التأكد من أننا نستطيع قياس الدخل والتكاليف المرتبطة بالموارد الطبيعية وكيف تؤثر أنشطة الاستخراج على الثروة القومية.

٣- تحقيق النمو على الوجه الصحيح

ويقودني هذا إلى النقطة الثالثة اليوم ــ **الحاجة إلى أن يكون النمو شاملا.** ويعني هذا ضرورة التأكد من أن *الجميع* يتشاركون في ثمار الرخاء *والجميع* يحصلون على الفرصة الكافية لتحقيق ما لديهم من إمكانات.

وبغير ذلك، يمكن أن تتهتك الخيوط الاجتماعية التي تربط بين أفراد المجتمع، مما يتسبب في عواقب اقتصادية جسيمة. وتوضح الأبحاث الأخيرة[١] بالفعل أن البلدان التي تتميز بتوزيع الدخل على نحو أكثر عدالة ترتبط بدرجة أعلى من الاستقرار الاقتصادي الكلي على المدى الأطول. فالواقع أن كل الأمور يرتبط بعضها بالآخر.

ولا شك أن **توفير فرص العمل يجب أن يتصدر أي استراتيجية للنمو الشامل.** فالعمل الكريم والمستقر هو ركيزة أكيدة للكرامة الإنسانية، وأفضل سبيل للحياة المثمرة والمحققة للطموحات.

وعلى ذلك فنحن نعمل على إيجاد السبل لإنعاش النمو وتوفير فرص العمل، والتأكد من أن النمو الذي *نحققه* يتيح فرص العمل التي *نحتاج إليها*. ويؤثر هذا على جميع أبعاد السياسات ــ سوق العمل والمالية العامة والجانب النقدي والتجارة والقضايا الاحترازية الكلية.

ونحن لسنا مؤسسة متخصصة في شؤون العمل، ولا ينبغي أن نصبح كذلك. ومن ثم فنحن نتعاون بشكل وثيق مع منظمة العمل الدولية بشأن قضايا التوظيف وسوق العمل، كما نعمل مع الاتحاد الدولي لنقابات العمال التي تمثل النقابات العمالية على مستوى العالم في هذه الأيام الصعبة.

---

[١] Berg, Andrew and Jonathan Ostry (2011), "Inequality and Sustainable Growth: Two Sides of the Same Coin," IMF Staff Discussion Note No. 11/08; Kumhof, Michael and Roman Ranciere (2010), "Inequality, Leverage, and Crises," IMF Working Paper No. 10/268.

ونحن **ننظر أيضا في إمكانية استخدام طرق أخرى لتشجيع التوصل إلى نمو أكثر شمولا** ــ بما في ذلك تحسين فرص الوصول إلى التجارة والتمويل، وتحسين الشفافية والحوكمة، وتحسين الحماية الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، نبحث الآن دور الحوكمة ومناخ الأعمال في جعل النمو أكثر شمولا في بلدان التحول العربي.

وعلى جانب المالية العامة، هناك أبحاث جديدة تشير إلى أن **الإنفاق الحكومي والضرائب يساهمان بدور حيوي في الحد من عدم المساواة**، وخاصة في الاقتصادات المتقدمة.[٢] ونظرا لازدياد التقشف في الموازنات الحكومية حاليا، يتعين مراعاة الانعكاسات التوزيعية. وتشمل الخيارات المتاحة في هذا الخصوص الحد من التهرب والتحايل الضريبي، وزيادة تصاعدية ضرائب الدخل عند مستويات الدخل العليا، وحماية أنواع التحويلات الاجتماعية التي تدعم مزيدا من التكافؤ في توزيع الدخول.

وإلى جانب الاقتصادات المتقدمة، **ينبغي أن تعمل البلدان النامية أيضا على تخصيص نفقات عامة لشبكات الأمان الاجتماعي.** فقد تكون شبكات الأمان الاجتماعي في هذه البلدان هي كل ما يقف بين البقاء والكارثة.

وحتى تتحقق هذه الإصلاحات، ينبغي أن تعمل البلدان على تعبئة مزيد من الموارد. ونحن نرى أن نسبة ٢-٤% من إجمالي الناتج المحلي تمثل زيادة معقولة،[٣] بالارتكاز على إصلاحات مثل تبسيط القوانين والإجراءات الضريبية، وإلغاء الإعفاءات، وتعزيز إدارة الإيرادات والجمارك.

وينبغي أن تعمل هذه البلدان أيضا على **توجيه الإنفاق إلى السكان الأشد احتياجا** ــ بالابتعاد عن الدعم المعمم للأسعار، وخاصة على الطاقة، والتحول إلى البرامج الاجتماعية الفعالة والموجهة، مثل التحويلات النقدية المشروطة. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك ما قامت به إيران من تخفيض في حجم الدعم الذي كان كبيرا على أسعار الطاقة وتعويض السكان بتحويلات نقدية مقابلة. كذلك تواصل موزامبيق الإلغاء التدريجي لدعم الوقود الذي يفتقر إلى كفاءة التوجيه، وتستخدم المدخرات لتحسين الحماية الاجتماعية.

ونحن ننظر نظرة جادة إلى هذه القضايا في البرامج التي ندعمها. فعلى سبيل المثال، يرتفع الإنفاق على الصحة والتعليم في البلدان التي تطبق برامج يدعمها الصندوق بسرعة أكبر من ارتفاعه في البلدان النامية ككل.[٤] ففي فترة برنامج متوسطة مدتها خمس سنوات، يرتفع الإنفاق على الصحة بواقع نقطة مئوية واحدة من إجمالي الناتج المحلي، وعلى التعليم بواقع ثلاثة أرباع نقطة مئوية. ولا شك أن الفضل في ذلك يرجع إلى البلدان ذاتها ــ فمهمتنا لا تتجاوز المساندة بينما تسير هذه البلدان على الطريق.

---

[٢] Bastagli, Francesco, David Coady, and Sanjeev Gupta (2012), "Income Inequality and Fiscal Policy," IMF Staff Discussion Paper (قيد الإصدار).

[٣] "Revenue Mobilization in Developing Economies," IMF Fiscal Affairs Department, March 8, 2011.

[٤] Clements, Benedict J., Sanjeev Gupta, and Masahiro Nozaki (2011), "What Happens to Social Spending in IMF-Supported Programs?" IMF Staff Discussion Note No. 11/15.

ونحن نعمل بالتعاون الوثيق أيضا مع منظمة العمل الدولية والبنك الدولي وغيرهما من وكالات الأمم المتحدة فيما يتعلق **بمبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية**، التي تساعد البلدان الفقيرة على إرساء مستويات أساسية للحماية بتكلفة معقولة. ويمثل هذا العمل خطوة حاسمة في الاتجاه الصحيح. وفي نهاية المطاف، ينبغي ألا يُنظَر إلى الحماية الاجتماعية باعتبارها تكلفة، وإنما بوصفها استثمارا ــ استثمار في التنمية القابلة للاستمرار.

خاتمة

أختتم حديثي بأن وراء كل تنمية قابلة للاستمرار رؤية جريئة للمستقبل. **المستقبل الذي نريده**، حسب تعبير بان كي-مون.

إن المسألة تتعلق بحيوية اقتصادنا العالمي، بانسجام مجتمعنا العالمي، برعاية تراثنا العالمي.

إن المسألة تتعلق بوضع الأساس الذي يكفل الازدهار لكل فرد ويتيح له الفرصة لتحقيق إمكاناته الفعلية.

ومرة أخرى، لا أجد أبلغ من كلمات ونغاري ماثاي: "نحن مدعوون لمساعدة الأرض على تضميد جراحها، وتضميد جراحنا بينما نقدم المساعدة لها ــ أو بالأحرى معانقة الكون بكل تنوعه وجماله وإبداعه. وسيتحقق ذلك عندما ندرك الحاجة إلى إحياء شعورنا بالانتماء لأسرة الحياة الأوسع."

إننا ننتمي جميعا لأسرة الحياة الأوسع هذه. البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. خبراء الاقتصاد وخبراء البيئة وصناع السياسات الاجتماعية. القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية. علينا جميعا أن نتكاتف وأن نعمل يدا بيد.

ووصولا إلى هذه الغاية، نشترك جميعا في هدف واحد ــ هو تحويل الكرة الأرضية التي نتخذها موطنا لنا إلى مكان أفضل لهذا الجيل والأجيال القادمة.

وشكرا لكم.